أثر جرائم العنف والتطرف (الإرهاب) على النشاط السياحى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

لواء د. / سعيد محمد سيف النصر(*)

مقدمة

إستهدف الإرهاب ضرب الاقتصاد المصرى فى الصميم ، باعتبار أن الاقتصاد هو شريان الحياة للشعوب ومصدر نمائها ، وتتوقف قوة الدولة وقدرتها ومكانتها بين الدول على مدى قوة الاقتصاد فيها وصلابته ، فكلما قوى اقتصاد الدولة ، قويت الدولة نفسها وتبوأت مكاناً عليا فى المجتمع الدولى وكلما ضعفت اقتصادياً هزلت الدولة واستهين بها فى نفس أسرة المجتمع الدولى ، ناهيك عما يحدث فى داخلها من مشاكل وصعوبات وما يعانيه شعبها من حرمان وتخلف فى شتى مظاهر الحياة ، ولهذا نؤكد على أن الاقتصاد هو مقياس قوة الشعوب ومظهر تقدمها ، وقوة الدولة تكمن فى قوة اقتصادها ، وضعف الدولة - أى دولة نابع - من ضعف اقتصادها . وانطلاقاً من الحقيقة السابقة حاول الإرهاب أن يتخذ من الاقتصاد المصرى ودعاماته ومقوماته ومؤسساته ، مسرحاً لعملياته الدنيئة وأساليبه الرخيصة، ليؤثر تأثيرا مباشراً على المصدر الحقيقى لقوة الدولة وقدرتها الدافقة ، بحيث تبدو عاجزة عن ممارسة مهامها الأساسية وتنفيذ خططها التنموية ، وتلبية احتياجات شعبها الضرورية .

ونظراً لأن السياحة والنشاط السياحى فى مصر تمثل أهم مصادر الدخل القومى ، فى السنوات الأخيرة . وترتب على ازدهارها إثراء الاقتصاد ودفع عجلته للأمام ، مما أثر بالإيجاب على انتعاش الحياة داخل مصر وقدرتها

(*) أستاذ القانون التجارى المنتدب لكلية الشرطة.

على مواجهة المشاكل الداخلية بإيجاد الحلول المناسبة للكثير منها ، وإصلاح البنية الأساسية للمرافق الضرورية للحياة من ناحية ، والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية تجاه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية ، حيث استطاعت مصر بنجاح الاستمرار فى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى المتمثل فى برنامجى الاستقرار الاقتصادى والتعديل الهيكلى من ناحية أخرى ، ونتج عن كل ما تقدم تحسن واضح وملموس فى خفض نسبة العجز فى ميزان المدفوعات بالنسبة لمصر (١) .

أهمية البحث وأهدافه :

لقد كانت الهجمة الشرسة لهذه القلة الباغية من الإرهابيين بالاعتداء على ضيوف مصر من السائحين ، وعلى المناطق والمنشآت السياحية ما يعطى دليلا هاماً على أن المقصود هو ضرب الاقتصاد المصرى والإجهاز عليه وتجويع الشعب المصرى وبيان عجز حكومته وأجهزته الأمنية ، إذ أن الإرهابيين المتعاملين مع عناصر خارجية ودول تحترف إرهاب الدولة يستهدفون مناطق التقدم والإنجاز فى مصر ، باعتبار أن السياحة هى المظهر الحيوى لذلك ، حيث حققت فى عام ١٩٩٢ دخلا يقترب من الأربعة مليارات من الدولارات ، وبعد ذلك دخلاً قياسياً فى تاريخ الحركة السياحية المصرية، ، ومع تزايد عمليات العنف والإرهاب التى ترتكب ضد السياح والمواقع السياحية ضياع على الدولة ما يقرب من ثمانمائة مليون دولار أخرى كان من الممكن إضافتها للمبالغ المتحققة بالفعل مما كان يؤثر إيجاباً على الدولة بالنماء والرخاء ، ناهيك عما حدث من تدنى الحركة السياحية وما واكبها

(١) انظر تحليل كامل للموقف الكلى لميزان المدفوعات - جدول رقم (٣)

من انخفاض شديد فى دخل السياحة ، وما استتبع ذلك من تضخم فى حجم البطالة والتأثير السيئ الناتج عن ركود الحياة الاقتصادية فى مصر ، ومن هنا فإن السؤال المطروح هو ما أثر العنف والعمليات الإرهابية على النشاط السياحى وانعكاسه على الاقتصاد المصرى ، وكيفية إيجاد الحلول للجذب السياحى وزيادة فعاليته لتنشيط الحركة السياحية بالإيجاب على الاقتصاد المصرى .

وقد اعتمدت فى إعداد هذا البحث على البيانات المنشورة فى تقارير وأعداد المجلة الاقتصادية الصادرة من البنك المركزى المصرى ، والتقرير السنوى الصادر عن البنك المصرى لتنمية الصادرات ، والبيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة السياحة ، والبيانات الصادرة من وزارة التخطيط (خطة عام ١٩٩٧/٩٦ ، خطة عام ١٩٩٨/٩٧ ، وأفكار العديد من كبار رجال الاقتصاد والإعلام .

هذا وقد اتبعت فى عرض هذا الموضوع تفصيلة على النحو التالى :

المبحث الأول: أثر النشاط السياحى على الاقتصاد المصرى .

المبحث الثانى: مدى تأثير الإرهاب على السياحة فى مصر .

المبحث الثالث: وسائل الجذب السياحى وزيادة فعالية آثاره الإقتصادية .

ثم نختتم البحث بمجموعة من التوصيات .

المبحث الأول

أثر النشاط السياحى على الاقتصاد المصرى

—

يحدث نتيجة التطور فى النشاط السياحى للدولة مجموعة من المتغيرات التى تؤثر على الاقتصاد القومى من حيث الإيرادات المالية التى تعتمد على عدد السياح وعدد الليالى السياحية التى يقضيها السياح فى مصر ، ومقدار إشغالات الفنادق والقرى السياحية ، وأثر النشاط السياحى على مستويات العمالة والأجور ومن ثم انعكاس ذلك كله على ميزان المدفوعات المصرى .

ولتبيان هذه التفصيلات نقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

المطلب الأول : الإيرادات السياحية .

المطلب الثانى : أثر النشاط السياحى على العمالة والأجور.

المطلب الثالث : تأثير التدفقات النقدية للنشاط السياحى على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول

الإيرادات السياحية

تشير إحصاءات وزارة السياحة (١) إلى أن الفترة (يوليو / مارس) من السنة المالية (١٩٩٢/٩١) شهدت تدفقا سياحياً متزايداً ، وإن كانت الزيادة فى عدد الليالى السياحية لم تصل بعد إلى المعدلات التى شهدتها الفترة السابقة لأزمة الخليج ، وكان للجهود المكثفة التى تبذلها الدولة لتنشيط ودفع السياحة العالمية بالإضافة إلى الاستقرار النسبى للأوضاع فى المنطقة وتحرير نظام الصرف الأجنبى ، أثرها فى تحقيق هذا الانتعاش ، فقد زاد عدد السائحين بمعدل (٤ر٤٠٪) وعدد الليالى السياحية بمعدل (٧ر١٤٪) والإيرادات السياحية بمعدل (٥ر٨٩٪) وذلك بالمقارنة بالفترة المناظرة من السنة المالية السابقة .

وقد بلغت الإيرادات السياحية خلال هذه الفترة (٣ر١) مليار دولار مقابل (٨ر٧١١) مليون دولار فقط خلال نفس الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة ومرجع ذلك إلى تصاعد متوسط إنفاق السائح إلى (٥ر٦٣٦) دولار مقابل (٧ر٤٧١) دولار خلال الفترة المناظرة ، بمعدل زيادة قدرها (٩ر٣٤٪) وبذلك ارتفع متوسط إنفاق السائح فى الليلة الواحدة من (٦ر٥٥) دولار إلى ٩٢ دولار بمعدل زيادة قدرها (٥ر٦٥٪) اما عدد السائحين فقد ارتفع خلال نفس الفترة إلى (١ر٢) مليون سائح مقابل (٥ر١) مليون سائح فى الفترة المناظرة .

(١) المجلة الاقتصادية ، البنك المركزى ، المجلد ٢٣٢ العدد الثالث لسنة ١٩٩٢/١٩٩١ ، ص ٤٦٩ .

وبالنسبة لعدد الليالى السياحية فقد ارتفع عدد هذه الليالى بمعدل ٧ر٤٪ ليصل إلى مليون ليلة ويرجع الفضل فى ذلك لزيادة عدد الليالى السياحية للسائحين من الدول الأوربية بمقدار ٢٨٥٨ ألف ليلة بمعدل ٨١٪ .

أمكا إذا نظرنا إلى الفترة الأخيرة (١٩٩٧/٩٦) نجد أن عام ١٩٩٧/٩٦ حظى باهتمام غير مسبق من جانب الدولة فى مجال السياحة وخاصة فى مجال تطوير التشريعات والإجراءات التنفيذية التى تؤدى إلى انطالق هذا القطاع .

ويبدو أثر ذلك من واقع المؤشرات الإحصائية الأتية :

جدول رقم (١)

	١٩٩٦/٩٥	معدل التغير	١٩٩٧/٩٦	معدل التغير
عدد السائحين (بالألف)	٣٥٤٩ر٠	٢٥ر٣	٤٠٨٧ر٠	١٥ر٢
عدد الليالى السياحية (بالألف)	٢٢٧٩٦ر٠	٢٨ر٩	٢٥٩٩٠ر٠	١٤ر٠
الإيرادات السياحية (بالمليون دولار)	٣٠٠٩ر١	٣٠ر٩	٣٦٤٦ر٣	٢١ر٢
تقدير متوسط إنفاق السائح فى الليلة الواحدة	١٣٢ر٠	١ر٥	١٤٠ر٣	٦ر٣
تقدير متوسط إنفاق السائح (دولار)	٨٤٧ر٩	٤ر٤	٨٩٢ر٢	٥ر٢
متوسط مدة الإقامة	٦ر٤	٣ر٢	٦ر٤	...

المصدر : وزارة السياحة والبنك المركزى .

وبمتابعة تطور هذا النشاط وفقا للإحصاءات الصادرة عن وزارة السياحة، يتضح انعكاس تلك الجهود على الحركة السياحية الوافدة خلال السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ . حيث وصل عدد السائحين (١) إلى نحو ٤ر١ مليون سائح وارتفع عدد الليالى إلى نحو ٢٦ مليون ليلة ، وانعكس ذلك بالتالى على ما تحقق من إيرادات سياحية لتصل إلى (٣ر٦) مليار دولار بمعدل زيادة (٢ر٢١٪) عن السنة المالية السابقة (١٩٩٦/٩٥) تحقق نحو ٧٠٪ منها خلال النصف الثانى من السنة المالية . رغم أن النصف الأول شهد قدوم عدد أكبر من السياح عن النصف الثانى .

وقد بلغ متوسط إنفاق السائح خلال نفس السنة ٨٩٢ر٢ دولار بزيادة ٥ر٢٪ مقارنة بمتوسط إنفاق فى السنة المالية السابقة ، حيث بلغ متوسط الإنفاق فى الليلة السياحية الواحدة على مدار السنة نحو ١٤٠ر٣ دولار لكل ليلة سياحية ، وتعتبر الأسواق التقليدية من أهم الأسواق التى ساهمت فى تحقيق هذه الزيادة ، حيث زاد عدد الوافدين من مجموعة الدول الأوربية إلى ما يمثل ٥٣٪ من إجمالى عدد السائحين . كما نشطت الحركة السياحية الوافدة من دول شرق أوروبا وهى من الأسواق الجديدة التى اهتم بتوجيه حملات التنشيط إليها ، خاصة روسيا .

وقد حققت مجموعة دول الشرق الأوسط خلال السنة زيادة يعتد بها فى عدد السائحين مع تنوع دائرة اهتمامها بالمناطق السياحية الجديدة .

---

(١) أنظر جدول رقم (٤)

أما عن الاحصائيات التى تلت عملية الأقصر (الاعتداء على السياح بالدير البحرى) نوفمبر ١٩٩٧ فلم تصدر حتى الآن أى بيانات مؤكدة عن أى جهة رسمية فيما يتعلق بعدد السياح أو الليالى السياحية أو الدخل السياحى فى الفترة التالية عليها وأن كانت هناك بعض المؤشرات فقط كما سنشير إلى ذلك فى موضعه .

×××

المطلب الثانى

أثر النشاط السياحى على العمالة والأجور

—

حتى نتعرف على أهمية السياحة بالنسبة للعمالة والأجور لابد لنا من معرفة العدد الذى يستوعبه النشاط السياحى من العمالة ومقدار الأجور التى يحصل عليها العاملون فى هذا المجال وتبدو أهمية السياحة بالنسبة للعمالة والأجور من خلال عقد بعض المقارنات بين أعداد العمالة ومقدار الأجور وأثر ذلك فى الاقتصاد القومى .

فإذا عقدنا مقارنة بين العام الاحصائى (١٩٨٧/٨٦) وعام (١٩٩٧/٩٦) نجد أنه فى عام (١٩٨٧/٨٦) كانت جملة العاملين فى قطاع السياحة فقط (١٣٥) ألف عامل ، يتقاضون أجوراً تقدر بنحو (٢٠٧,٢) مليون جنيه ، ومتوسط الأجر (١٥٣٤,٨) جنيه فى السنة ، بينما متوسط الأجور على المستوى القومى يقدر بنحو (١٢٥٦,٥) جنيه ومن ثم كانت نسبة عدد العاملة فى القطاع السياحى منسوبة إلى نسبة العمالة على مستوى الدولة لا تتعدى ١,١٪ أيضاً نجد أن نسبة الأجور فى قطاع السياحة إلى الاقتصاد القومى لا تتعدى ١,٤٪ ومن هنا فإن الاتجاه فى قطاع السياحة اتجه نحو زيادة أتساع المشروعات السياحية وزيادة الرقعة السياحية على مستوى الدولة واستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة ، خاصة وأن الإقبال عليها متزايد نظراً لزيادة حجم الدخول بالنظر إلى القطاعات الأخرى فى المجتمع .

أما إذا نظرنا إلى وضع العمالة فى عام (١٩٩٧/٩٦) فأننا نجد أن

إجمالى عدد السكان المقيمين فى مصر ٥٩ر٨ مليون نسمة (حسب البيانات المبدئية للتعداد الأخير فى ١٩٩٦) ، بمعدل نمو قدره ٩٤ر١٪ مقابل ١ر٢ ٪ خلال السنة السابقة . حيث بلغت قوة العمل (١٧ر٤) مليون نسمه لترتفع نسبتها إلى إجمالى عدد السكان إلى ٢٩ر٠٪ مقابل ٢٨ر٢٪ فى السنة السابقه بما يعنى زيادة معدل القادرين على المساهمة فى النشاط الاقتصادى وانخفاض عبء الاعالة الاقتصادى . كما يلاحظ تحسين الأهمية النسبية للإناث فى قوة العمل لتصل إلى(١٤ر٦) مقابل (١٤ر٢) فى السنة السابقة بما يشير إلى زيادة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى .

أما بالنسبة لعدد المشتغلين فقد بلغ ١٥ر٨ مليون مشتغل بمعدل زيادة قدره ٣ر٢٪ مقابل ٣ر١٪ خلال السنة السابقة حيث تم توفير ٤٨٥ ألف فرصة عمل جديدة بالإضافة إلى فرص العمل التى توفرت بسبب الإحالة إلى المعاش أو الوفاة . ويلاحظ أن زيادة عدد المشتغلين بمعدلات أعلى من معدلات نمو قوة العمل قد أدى إلى تراجع نسبة البطالة إلى ٨ر٨٪ مقابل ٩ر٢٪ فى السنة السابقة . وقد تحقق ذلك من خلال المشروعات التى تقدم للشباب بقروض ميسرة أو بتمويل فى صورة عينية ، بالإضافة إلى تعظيم حوافز الاستثمار خاصة أمام القطاع الخاص .

ويتضح ذلك من خلال استعراض بيانات الجدول التالى :

الجدول رقم (٢)

السكان والعمالة والبطالة

	العدد (بالألف نسمة)				معدل النمو (٪)	
	٩٢/٩١	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	متوسط الخطة	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
السكان	٥٣٨٠٧	٥٨٦٢١	٥٩٧٥٨	٢ر١٢	٢ر١٠	١ر٩٤
قوة العمل	١٥١٤١	١٦٨٩٩	١٧٣٥٨	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٧
عدد المشتغلين	١٣٧٤٢	١٥٣٤٠	١٥٨٢٥	٢ر٩	٣ر١	٣ر٢
فى القطاعات السلعية	٧٢٥٥	٨١٧١	٨٠٨٨	٢ر٢	٢ر٥	(١ر٠)
فى قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢١٥٥	٢٥٥٣	٢٥٢٨	٣ر٢	٤ر٢	(١ر٠)
فى قطاعات الخدمة الاجتماعية	٤٣٣٢	٤٦١٦	٥٢٠٩	٣ر٨	٣ر٥	١٢ر٨
عدد المتعطلين	١٣٩٩	١٥٥٩٠	١٥٣٣	١ر٨	(٠ر٩)	(١ر٧)
نسبة البطالة ٪	٩ر٢	٩ر٢	٨٠٨			
متوسط الإنتاجية (بالجنية)	٩٥٣٧	٩٩٩٨	١٠٢٠٥	١ر٤	١ر٨	٢ر١

المصدر : وزارة التخطيط ، خطة عام ١٩٩٧/٧٦ ، خطة عام ١٩٩٨/٩٧ .

XXX

المطلب الثالث

تأثير التدفقات النقدية للنشاط السياحى على ميزان المدفوعات المصري

—

لاشك أن زيادة الإيرادات السياحية سواء كانت فى صورة نفقات للسائحين أو تحويلات إلى مصر تظهر ضمن بنود ميزان المعاملات الجارية غير المنظورة بميزان المدفوعات فى جانب المتحصلات ، بينما تظهر فى الجانب الآخر (الجانب المدين) تحويلات المصريين إلى الخارج بقصد السياحة ، ومقابل السلع التى يستوردها قطاع السياحة من الخارج ، ويلاحظ بأنه كلما زادت إيرادات السياحة المتمثلة فى زيادة نفقات السائحين وتحويلاتهم إلى مصر عن تحويلات المصريين إلى الخارج بقصد السياحة ، ومقابل السلع السياحية المستوردة ، كلما كان ذلك فى صالح ميزان المدفوعات المصرى .

على أى حال فقد حقق ميزان المدفوعات المصرى لأول مرة منذ فترة طويلة فائضاً قدره (٢ر٢) مليار دولار خلال عام ١٩٩١ كما سجل ميزان المعاملات الجارية فائضاً قدره (١ر٤) مليار دولار فى العام المالى ١٩٩١ ، مقابل عجز قدره ٦٣٤ مليون دولار فى العام السابق ١٩٩٠ وقد ساعد على تخفيض الديون من خلال نادى باريس وإلغاء جانب من الديون العسكرية الامريكية بالإضافة أرتفاع دخل قناة السويس وارتفاع العائدات البترولية بنسبة ٦٥٪ مع تحسن سريع وملموس فى عائدات السياحة بعد أزمة الخليج، وتشير بيانات إجمالى رصيد الدين الخارجى القائم إلى أنه بلغ ما يعادل (٨ر٢٨) مليار دولار بنهاية يونية ١٩٩٧ بما يظهر انخفاضاً قدره

(٢ر٣) مليار دولار بالمقارنة بنهاية يونية ١٩٩٦ . ويرجع هذا الانخفاض إلى العوامل التالية :

١ -تنفيذ قرار نادى باريس الخاص بإسقاط الشريحة الثالثة (٢٠٪ من القيمة الحالية) من الديون التى شملها الاتفاق الموقع مع النادى فى ٢٥ مايو ١٩٩١ ، وذلك فى ضوء اتفاق المساندة الثالث مع صندوق النقد الدولى الموقع فى ١١ أكتوبر ١٩٩٦ .

٢ - الاستمرار فى تطبيق سياسة ترشيد الاقتراض من الخارج ، حيث أقتصر المستخدم من القروض والتسهيلات خلال العام على (٥ر٠) مليار دولار فى حين تم سداد أقساط بنحو (٩ر٠) مليار دولار .

٣ - إنخفاض أسعار صرف معظم العملات المبرم بها اتفاقيات القروض والتسهيلات أمام الدولار الأمريكى وهى العملة التى يتم تقييم رصيد الدين الخارجى بها .

ويظهر توزيع الدين الخارجى لمصر فى نهاية يونيو ١٩٩٧ ، أن ٧٩ر٠٪ من الإجمالى يستحق للدول أعضاء نادى باريس والمتمثل فى القروض الثنائية (المعاد وغير المعاد جدولتها) وتسهيلات الموردين والمشترين حيث بلغ رصيد الدين الخارجى تجاهها ٢٢ر٧ مليار دولار . وبلغ المستحق للدول غير الأعضاء فى نادى باريس ، نحو ٦ر٠ مليار دولار ، يمثل ١ر٩٪ فقط من الإجمالى .

أما بالنسبة للمديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية ، فقد بلغت نحو ٣ر٨ مليار دولار بما يمثل ١٣ر٣٪ من الإجمالى . كما بلغ رصيد التسهيلات قصيرة الأجل ١ر٦ مليار دولار بنسبة ٥ر٤٪ من إجمالى الدين

الخارجى .

وقد ساهمت عدة عوامل فى تحسن مؤشرات المديونية الخارجية ، فقد انخفضت نسبة رصيد الدين الخارجى إلى النتاج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية من ٢ر٤٦٪ فى السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ إلى ٢ر٣٨٪ فى السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ . وبلغ نصيب الفرد من الدين الخارجى ٥ر٤٨١ دولار فى نهاية يونية ١٩٩٧ مقابل ٦ر٥٢٩ دولار فى نهاية يونية ١٩٩٦ .

كما انخفضت أعباء خدمة الدين الخارجى بمقدار ٢ر٢٥٩ مليون دولار لتصل إلى ٨ر١ مليار دولار لانخفاض فوائد إعادة الجدولة أساساً . وأدى ذلك مع ارتفاع الحصيلة الجارية إلى انخفاض نسبة أعباء خدمة الدين إلى الحصيلة الجارية لتصل ٨ر٨٪ مقابل ٩ر١٠٪ ، كما انخفضت أيضاً العوائد المدفوعة إلى الصادرات السلعية والخدمية لتصل ٧ر٥٪ مقابل ٦ر٧٪ خلال السنة المالية السابقة .

وقد حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ ٩ر١ مليار دولار خلال العام المالى ١٩٩٧/٩٦ ، وهو ما يزيد عن ثلاثة أضعاف ما تحقق فى العام السابق ، ويتضح ذلك من إستعراض الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

ميزان المدفوعات

(مليون دولار)

	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦ *
الميـزان الجـارى	-١٨٥ر٤	٥٥٠ر٣
الميزان الجارى (عدا التحويلات)	-٢٧٠٦ر٦	-٢٥٩٤ر٩
الميزان التجارى	-٩٤٩٨ر١	-٩٧٨٨ر١
الصـــادرات	٤٦٠٨ر٥	٤٩٢٠ر١
الـــواردات	-١٤١٠٦ر٦	-١٤٧١٨ر٢
ميزان الخدمات	٥٧٩١ر٥	٦١٩٢ر٢
المتحصلات	١٠٦٣٦ر٠	١١٢٤٠ر٩
المـدفوعات	-٤٨٤٤ر٥	-٥٠٤٧ر٧
التحويلات	٢٥٢١ر٢	٤١٤٥ر٢
الرسمية (صافى)	٧٢٣ر٦	٨٨٩ر٦
الخاصة (صافى)	٢٧٩٧ر٦	٣٢٥٥ر٦
المعاملات الرأسمالية والمالية	١٠١٧ر٣	٢٠٤٠ر٧
الاستثمار المباشر فى مصر	٦٢٦ر٩	٧٦٩ر٧
الاستثمار المباشر فى الخارج	-١٥ر٣	-٤٧ر٢
استثمارات محفظة الأوراق المالية (صافى)	٢٥٧ر٦	١٤٦٢ر٩ **
استثمارات أخرى (صافى)	١٤٨ر١	-١٤٤ر٧
صافى السهو والخطأ	٢٦١ر٣٠	٦٧٨ر٧٠
الميزان الكلى	٥٧٠ر٦	١٩١٢ر٣
التغير فى الأصول الاحتياطية ، الزيادة (-)	-٥٧٠ر٦	-١٩١٢ر٣

* أرقام معدلة

** تشمل [illegible] مليار دولار فى الأوراق والسندات على الخزانة المصرية

وقد كان هذا التحسن انعكاساً للعديد من العوامل منها ما هو مرتبط بالميزان الجارى والتحويلات ، ومنها ما هو مرتبط بميزان المعاملات الرأسمالية والمالية . وتتمثل أهم العوامل المؤثرة فى الميزان الجارى والتحويلات التحسن الكبير فى عوائد السياحة انعكاساً لاستمرار نجاح سياسة الحكومة فى هذا المجال وزيادة العائد على الاستثمارات المالية فى الخارج ، وكذا الانخفاض الكبير فى مدفوعات الفائدة ، وذلك إلى جانب الزيادة الملموسة فى تحويلات العاملين بالخارج . أما العوامل الموثرة على تحسن ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية فهى انعكاس مباشر لنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تطوير سوق رأس المال وتحول الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بما أدى إلى صدور العديد من التقارير الدولية التى تشيد بنجاح الاستثمار والتى وضعت تقييماً استثمارياً لمصر بين البلدان ذات الأسواق المالية الصاعدة والجاذبة للاستثمار . وقد انعكس ذلك كله على تحسن التدفقات إلى مصر سواء للاستثمار فى الأوراق المالية أو كاستثمارات مباشرة . ومن المأمول حدوث تحسن كبير فى تدفقات الاستثمار المباشر فى السنوات القادمة .

وتجدر الإشارة أن هذا التحسن فى الميزان قد تحقق رغم زيادة العجز التجارى . حيث لم يتحقق التقدم المأمول فى أداء الصادرات السلعية غير البترولية والتى ظلت عند نفس مستواها فى العام السابق تقريباً . ولاشك أن الوصول بالصادرات السلعية إلى ما قيمته ١٠ مليار دولار كهدف استراتيجى يتطلب تكثيف الجهود خلال الفترة المتبقية على نهاية القرن الحالى لتعويض ما لم يتم تحقيقه خلال السنتين الأخيرتين .

المبحث الثانى

مدى تأثير الإرهاب على النشاط السياحى المصرى

—

فى هذا المبحث نستعرض المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب (ظاهرة العنف)

المطلب الثانى : تأثير الإرهاب على السياحة المصرية فى ميزان السمعة الدولية

×××

المطلب الأول

مفهوم الإرهاب (ظاهرة العنف)

–

تعنى كلمة إرهاب نوعاً معيناً من الجرائم التى تقع عادة بطريق العنف أو التهديد ، ويستهدف مرتكبوها إرغام السلطات أو الهيئات ذات الشأن على أداء عمل أو الامتناع عن عمل ، سواء أكان ذلك العمل يحقق مصلحة سياسية أو قومية أو خاصة ويجعلون حياة الأبرياء أو أموالهم عرضة للخطر مقابل عدم تلبية مطالبهم .

ويرى واردللو Wardlow أن الإرهاب السياسى هو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من فرد أو جماعة تعمل إما لصالح سلطة قائمة أو حقدها عندما يكون القصد من ذلك العمل خلق حالة من القلق الشديد لدى مجموعة أكبر من الضحايا المباشرة للإرهاب وإجبار تلك المجموعة على

الموافقة على المطالب السياسية لمرتكبى العمل الإرهاب (١) .

ويقول عنه البعض(٢) بأنه العنف المنظم باختلاف أشكاله والموجه نحو مجتمع ما أو حتى التهديد بهذا العنف سواء أكان هذا المجتمع دولة أو مجموعة من الدول أو جماعة سياسية أو عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمى ، بهدف محدد هو إحداث حالة من التهديد أو الفوضى ليحقق سيطرة على هذا المجتمع أو تقويض سيطرة أخرى مهيمنة عليه .

ويختلف الإرهاب بحسب الهدف المرتبط به سواء كان هدفاً سياسياً كالوصول إلى السلطة والحكم أو عقائدياً وفكرياً أو دينياً أو عنصرياً ، وإذا كان الإرهاب قد إتسم بالطابع السياسى برغم أن نتائجه تشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية فهو بهذا ظاهرة لها جوانبها وأبعادها المتعددة .

والإرهاب عملية رعب تتكون من ثلاث عناصر فعل العنف أو التهديد باستخدامه، ورد الفعل الناجم عن أقصى درجة الخوف الذى أصاب الضحايا المحتملة ، وأخيراً التأثيرات التى تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه وناتج الخوف .

ولم تعد ظاهرة العنف والإرهاب تقتصر على منطقة معينة دون أخرى، أو لصيقة بديانة معينة أو ثقافة محددة ، بل أصبحت ظاهرة عالمية ، وتعد من أخطر التحديات التى تواجه معظم دول العالم فى الوقت الراهن ، والشاهد

(١) د . محمد نيازى حتاته - الإرهاب - مجلة الأمين العام - العدد ١١٠٩ ص ٥ - محمد محمود السباعى - الدلالات اللغوية والسياسية لمفهوم الإرهاب - مجلة الأمين العام العدد ١٣٥ - أكتوبر ١٩٩١ - ص ٣٧١

(٢) د . محمد يسرى ابراهيم دعبس - الإرهاب بين التحريم والمرض وكالة النبأ للنشر والتوزيع - دمهور ١٩٩٣ ص ٥ ٦

على ذلك الحوادث الأخيرة مثل حـــــادث أوكلاهوماسيتى عام ١٩٩٥ بالولايات المتحدة الأمريكية ، وحوادث استخدام الغازات السامة فى محطات مترو الأنفاق باليابان (جماعات أوم شيركو) - وإغتيال عمدة صقليه بفرنسا عام ١٩٩٨ - وأغتيال رابين رئيس وزراء إسرائيل والحوادث الإرهابية الأخرى بإسرائيل ، وحادث الأقصر فى مصر ١٩٩٧ .

ويلاحظ أن هناك سمات فكرية وسيكولوجية (١) عامة تعتبر قاسماً مشتركاً بين الجماعات والتنظيمات المتطرفة مهما اختلفت هذه الجماعات منها : انها تتبنى أفكار وتصورات مطلقة رمتشددة قوامها رفض النظم والمؤسسات والمجتمعات القائمة ورفض الإندماج فيها والسعى من أجل تغييرها ، كما أنها جماعات تعيش على هامش المجتمعات ، وترفض الإنخراط فيها أو الانصياع لنظمها القانونية والاجتماعية والثقافية ، فضلا عن كونها تعتمد على التشدد والعنف كأسلوب لتحقيق ما تؤمن به من أفكار وتصورات ، وأخيراً فإن أغلب أعضاء هذه التنظيمات من الشباب .

×××

(١) لواء معتز شاكر محمد المعلومات كأساس للتنبأ والتخطيط الأمنى - مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الثالث عشر، يناير ١٩٩٨ ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

وقد حسمت الإتفاقية العربية لمكافحة الارهاب التى وقعها وزراء الداخلية والعدل العرب فى القاهرة بتاريخ ٢٢ ابريل ١٩٩٨ تعريف الإرهاب وما يعد جريمة إرهابية وما لا يعد جريمة ارهابية بقولهما :

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو اغراضه يقع تنفيذا لمشروع اجرامى فردى أو جماعى ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر .

والجريمة الاهرابية هى أى جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابى فى أى من الدول المتعاقدة سواء على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلى ، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقيات التالية ، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التى لم تصادق عليها :

أ- اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والافعال التى ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤

ب - اتفاقية لاهاى بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦

جـ - اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدنى والموقعة فى ١٩٧١/٩/٢٣ والبروتوكول الملحق بها والموقع فى مونتريال ١٩٨٤/٥/١٠ .

د - اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص

الممشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة فى ١٩٧٣/١٢/١٤ .

هـ - اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة فى ١٩٧٩/١٢/١٧

و - اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣ وما تعلق منها بالقرصنة البحرية .

ولا تعد جريمة ارهابية :

أ - حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما فى ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاجنبى والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير ، وفقاً لمبادئ القانون الدولى ، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأى من الدول العربية .

ب - لا تعد أى من الجرائم الإرهابية المشار إليها فى المادة السابقة من الجرائم السياسية .

وفى تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، لا تعد من الجرائم السياسية ، ولو كانت بدافع سياسى الجرائم الأتية :

١ - التعدى على ملوك ورؤساء الدول المتعاقده والحكام وزوجاتهم أو اصولهم أو فروعهم .

٢ - التعدى على أولياء العهد أو نواب رؤساء الدول ، أو رؤساء الحكومات أو الوزراء فى أى من الدول المتعاقدة .

٣ - التعدى على الاشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون فى الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها .

٤ - القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الافراد أو السلطات أو

وسائل النقل والمواصلات .

٥ - اعمال التخريب والاتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة .

٦ - جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الدخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التى تعد لارتكاب جرائم إرهابية .

xxx

المطلب الثانى
تأثر الإرهاب على السياحه المصرية فى
ميزان السمعة الدولية

إذا نظرنا إلى المسألة نظرة موضوعية ، وأرجعنا الأمور إلى نصابها الصحيح ، ووضعنا حجم الإرهاب السياحى فى مصر على الخريطة الأمنية الدولية للإرهاب السياحى فى العالم، لوجدنا أن مصر بحمد الله لها وضع متميز يجعلها بمنأى عن أن تجد لها مكاناً على خريطة الإرهاب السياحى الدولى ، وليس هذا دفاعا أجوف يخالف الحقيقة ، باعتبار أن الإنتماء الحقيقى إلى مصر له حكمة علينا ، أو درءاً لمسئولية أمنية تقتضى منا ضرورة الحفاظ على زوار مصر والسائحين الأجانب ، وكذا الأماكن والمنشآت السياحية من أن يكون هدفاً للعمليات الإرهابية ولكن الحقيقة أن ما يحدث فى دول عديدة غيرنا ، وما يؤكده الواقع وما تشهد به الأحداث اليومية التى تقع فى كبريات الدول وما تقصه علينا أحداث وسائل قياس الرأى العام فى الوقت الحاضر ، حيث يذكر البعض (١) فى معرض حديثه عما يقول العالم عن الأمن فى بلادنا ، ذلك من خلال طريقة بسيطة وحقيقة تتبعها فى لندن إحدى القنوات التليفزيونية إسمها سيفاكس " وهى تشبه قناة المعلومات عندنا وتتلخص هذه الطريقة فى أنك عندما تضغط على الريموت كنترول تقرأ تقرير تصدره وزارة الخارجية البريطانية عن الأمن

(١) محسن محمد - مقال بعنوان السياحه لعبتها التاريخ ، جريدة أخبار اليوم ، العدد ٢٥٥٦ السنة ٤٩.

السياحى وزارة الخارجية البريطانية تهدف من ذلك إعلام السائح أى البلاد يزورها والاحتياطات التى يجب عليه وقد جاء فى إحدى هذه التقارير .

- يوجد فى الفلبين ٧٠٠٠ جزيرة مدهشة ورائعة مثل تايلان ، وإندونيسيا ولكن لا يزورها سوى واحد فى المائة من السياح، سمعتها منخفضه والناس قلقون من الانقلابات والكوارث الطبيعية وبالذات انفجار البراكين والزلازل.

- واشنطن مدينة خطره ، سكانها (٥٨٦) ألف نسمة ، ثمانون فى المائة منهم أفارقة أمريكيون أو مهاجرون من أمريكا اللاتينية وهناك أزمات البطالة والمخدرات والجرائم العنيفة

وهى الجريمة رغم أن عدد جرائم القتل انخفض إلى ٤٥٣ جريمة فقط فى السنة وفى فلوريدا هوجم ٣٥ ألف سائح أجنبى خلال عام واحد .

- والآن ماذا عن مصر ؟ الجواب - لا شئ.

ومعنى ذلك أنهم يسمحون للسياح الإنجليز بزيارة مصر ،رغم أن أول قنبلة للإرهاب السياحى انفجرت فى مجموعة بريطانية . ومعنى ذلك أيضاً أنه ليس صحيح ما يقوله البعض عن السياح عندنا وموقف الإرهاب والعمليات الإرهابية ، لكتبنا كما يقول كاتب المقال المشار إليه مصابون فى مصر بمرض جديد أسمه " القلق الأمنى " فكلماوقع حادث اصابنا الهلع خوفا مما سيقوله العالم عن إجراءاتنا الأمنية والنتيجة إننا نرتكب خطأين :

الأول : المبالغة فى رواية تفصيلات كل حادث ، والتهويل بما يفعله الإهاربيون والمجانين

الثانى : المبالغة فيما نتخذه من إجراءات أمنية، وكأننا نضع فصيلة من الجنود فى حراسة كل سائح والسياح يحبون الأمان ، ولكنهم يكرهون هذا النوع من الأمن الذى يقيد حرية السائح

أما عن تأثير حادث الأقصر الأخير (١٧ نوفمبر ١٩٩٧) على السياحة المصرية ، فبالرغم من عدم صدور أى بيانات مؤكدة عن الجهات الرسمية فيما يتعلق بدخل السياحة وتأثير ذلك على الاقتصاد المصرى ، إلا أننا تمكنا من الحصول على بعض المؤشرات عن عدد السائحين والليالى السياحية خلال الفترة التى تلت هذا الحادث المشئوم ويتضح ذلك من خلال استعراض الجدول التالى :

حركة السياحة خلال عام ١٩٩٨	عدد السائحين	نسبة التغيير	الليالى السياحية	نسبة التغيير
شهر يناير	١٦٨٢٠٦	٣٥ر٢	١٠٩٦٥٧٠	٥٠ر٤
شهر فبراير	١٦٩٥٨٦	٤٦ر٥	٩٩٤٤٢٤	٤٥ر٠٠
شهر مارس	٢١٥١٢٠	٣٩ر٣	١١٨٧٤١٧	٥٠ر٧

ولقد حاول البعض (١) أن يصور ما حدث بالأقصر كارثة بكل المقاييس ، وربما يذكرنا بما حدث فى يونيو ١٩٦٧ حيث تم كل شئ خلال ساعات قليله ، ودون أن تتاح لنا فرصة الرد على العدوان ، وينتى كل شئ قبل أن نفيق من هول الصدمة ، رغم أن ما حدث كان متوقعاً . ولم يكن مفاجئاً إلا فى التوقيت فقط .

(١) أحمد زكى عبد الحليم ، قضية الصراع الحضارى ، مجلة إدارة الأعمال ، العدد ٧٧ ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ٤ . ٥.

ويضيف بأن هذا الدرس المؤلم وجه ضربة قوية إلى صميم اقتصاد مصر ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، فإن الأمر لا يقف عند حدود السياحه وحدها ، ولكن أصبح علينا أن نعيد الطمأنينة إلى قلوب المستثمرين حتى يأتوا إلى مصر للمشاركة فى عشرات المشروعات الجديدة ، دون خوف على أنفسهم أو على أموالهم وثرواتهم ، فالأمان عنصر هام وحيوى لمناخ الإستثمار فى أى بلد ، ونحن ندرك هذه الحقيقة من خلال المشروعات الإستثمارية العديدة التى قامت فوق أرض مصر طوال الأعوام الماضية ، وبعد أن أصيب الإرهاب فى مقتل وأصبح غير قادر على التأثير فى الحياة العامة ، لكن يبدو أن هذا الشعور كان سبباً فى تراخى قبضة الأمن، فكانت هذه الكارثة التى إختارت نفس يوم النكسة ، وهو يوم الأثنين الحزين. فى هذا التوقيت بالذات ، وقعت مذبحة الأقصر ، وهى قد وقعت بأيد مصرية ، ولكن هذا لا ينفى أنها أياد مأجورة ، وأنها قد خانت أمانة الوطن، وأنها لم تكترث بأرزاق الناس ، وأنها قد تسببت فى خراب مئات البيوت ، ربما أكثر مما حدث فى زمن حرب الخليج .

وعلى أى حال فقد انعكس ذلك على المستوى الاقتصادى والاجتماعى بزيادة عدد البطالة وخصاصاً فى قطاع السياحة وهو ما نشاهده الآن .

×××

المبحث الثالث

وسائل الجذب السياحى وزيادة فعالية أثارة الاقتصادية

—

كما علمنا فإن السياحة تعتبر فى غاية الأهمية لمصر باعتبارها رافداً أساسياً من روافد الدخل القومى ، ومصدراً قوياً من مصادره يؤثر زيادة الدخل منها بالإيجاب على أنشطة الدولة الإنمائية الأخرى فى الداخل ، وتزيد من احترامها وتساعد على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها المالية فى الخارج ، وبالعكس إذا اخفض هذا الدخل لتعثرت خطط الدولة الإنمائية وضعفت قدرتها المالية عن الوفاء بإلتزاماتها وتعهداتها ، وبالتالى زادت ديونها وزاد العجز فى ميزان مدفوعاتها قبل الدول الأخرى ، وكل ذلك له إنعكاسه سلباً أو إيجاباً على المواطن المصرى .

من هنا إتجهت الأهمية نحو الإهتمام بالنشاط السياحى ، إن الجهود التى يمكن أن تبذل لخدمة السائحين تتم من خلال عدة وسائل نستعرضها من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول: توفير الحماية الأمنية المناسبة للسائح والمواقع السياحية

المطلب الثانى: الاهتمام بالأعلام السياحى

المطلب الثالث: تطوير الخدمات السياحية

المطلب الرابع: خفض التكاليف السياحية

المطلب الخامس: التنوع السياحى على المستوى القومى .

××××

المطلب الأول

توفير الحماية الأمنية المناسبة للسائح والمواقع السياحية

-

لا شك أن توفير الأمن للسائح أثناء تواجده فى البلاد من لحظة دخوله فيها وحتى خروجه منها ، وحال تنقلاته وإقامته ، يشعره بكثير من الراحة النفسية ويفيض عليه البهجة والسرور والإستمتاع بوقته واشباع رغبته فى التثقف والمشاهدة والمعايشة الحضورية لواقع وتاريخ الدولة التى يزورها ، ولا يمكن أن يتحقق للسائح كل ذلك إلا فى جو يسوده الأمن والطمأنينة ، أما إذا شعر بالاضطراب أو إستشعر الخوف أياً كان مصدره ، فإن ذلك سيؤثر على سلوكياته ويحرمه من الاستفادة برحلته السياحية إذا كان قد بدأها بالفعل أو الاحجام عن زيادة الدولة إذا لم يكن قد بدأ بالفعل بل وتحذير غيره منها ، لأن أحداً من هؤلاء - اللهم إلا القليل النادر - لا يرغب أن يكون موضعاً وهدفاً للإعتداء عليه بزيارته وذهابه لدوله يسودها الخطر .

لذلك كان توفير الحماية الأمنية للسائح أمراً ضرورياً ، لكن يجب أن تؤخذ المسألة بحذر شديد ، فالازعاج كما يتسبب للسائح بسبب الأرهاب قد يتسبب له أيضاً بسبب وضعه تحت حراسة أمنية مشددة خلال إقامته وتنقلاته ويحرمه من متعه التحرك بحرية وانطلاق فى الحدود المسموح بها ، ومن ثم فإنه ينبغى أن تتوفر الحماية الأمنية للسائح والمواقع والمنشآت السياحية على أساس التوازن بين منع مصادر الارهاب والخطر والحد منها قدر الامكان ، وبين استشعار السائح بالطمأنينة والراحة والأمن أثناء ترحاله وإقامته ، ولن يتأتى ذلك من وجهة نظرنا - إلا بتوفير الحماية الأمنية

الخفية أو السرية - قدر المستطاع - للمواقع السياحية والسياح ، أما تكبيل حركة السياح وتقييدها من خلال إجراءات أمنية علنية ومشددة فهو أمر غير مرغوب فيه للإعتبارات السالف إيضاحها .

×××

المطلب الثانى

الاهتمام بالإعلام السياحى

-

يلعب الإعلام السياحى دوراً بارزاً وهاماً فى جذب السياح إلى مصر ، وبالتالى مضاعفة إيرادات السياحة والفنادق باعتبارها أولى روافد الاقتصاد القومى ، وهذا الدور لا يناط فقط بوزارة السياحة أو الأجهزة الإعلامية الحكومية، ولكن مهمة شركات السياحة والفنادق والجمهور أيضاً ، ونقطة البدء هى تغيير دائم ومستمر لفلسفة الإعلام السياحى ودراسة سلوكيات السياح فى الدول ذات التدفق السياحى الكبير لتحديد ما يستهويهم وما يناسبهم من أزواق سياحية ، فإذا كانت الآثار الفرعونية وثقافة التاريخ القديم تستهوى السائح الفرنسى والأميركى أبهرناه بما يعجبه لجذبه إلى مصر لمشاهدة الكثير والحقيقى ، وإذا كان السائح الالمانى ينجذب أكثر إلى الأماكن الخلابة والأكثر جمالاً من حيث الطبيعة وسحر البحر لممارسة هواياته من الغطس ورياضة الزوارق عرضنا له مشهداً عن جمال الطبيعة والبحر والشعب المرجانية بمناطق الغردقة والبحر الأحمر ، مستغلين فى ذلك شركات الانتاج السينمائى والتليفزيونى العالمية بدعوة القائمين عليها لتصوير بعضاً من المناطق السياحية والأثرية فى مصر وابرازها من خلال مشاهد مختلفة فى الأفلام الاجنبية ، واستخدام أساليب التسويق السياحى الحديثة بالاعتماد على إعلام المواجهة الواقعية عن طريق عقد المقارنات بين مقومات مصر السياحية وتاريخها وآثارها وطبيعتها وبين غيرها من الدول الاجنبية ،وعدم الإعتماد فقط على الأساليب التقليدية فى التسويق السياحى المتمثلة فى

المطبوعات والنشرات والصور .

إضافه إلى إقامة معارض سياحية متنقلة لبعض القطع الأثرية مثلما حدث فى " مميا ء توت عنغ آمون" حيث تم عرضها فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها المانيا الغربية وكان المعرض يضم أكثر من ٧٠ قطعة تحتوى على كنوز أثرية وذهبية وتعتبر دره الآثار ليس فى مصر فقط ولكن فى العالم كله، وقد لاقى المعرض أعجاباً شديداً من كل من شاهدوه فى كل مكان ذهب إليه ، وإن كانت مثل هذه المعارض المتنقله تحتاج إلى وثائق تأمين بمبالغ باهظة وحراسة أمنية مشددة فى بعض الأوقات،لخطورة ما قد تتعرض له من سرقة أوعمليات خطف.

ويحكى لنا الأستاذ سعد الدين وهبة (١) شيئاً من هذا القبيل - حيث كان الإمام الخمينى بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ - يخطط لخطف قطع آثار توت عنغ آمون أثناء عرضه فى المانيا ، ليساوم بها الرئيس الراحل أنور السادات نظير تسليمه الشاه محمد رضا بهلوى - الذى لفظته الولايات المتحدة الامريكية بعد هروبه اليها ووسعته مصر بقرار جرئ كان مفاجأة للعالم وللشاه نفسه أصدره الرئيس الراحل أنور السادات آنذاك، ولكن هذه المحاولة لم تفلح لعلم السلطات الالمانية بها قبل تنفيذها عن طريق مجموعة من الشباب الإيرانى الذين أرسلهم الخمينى لإقامة معسكر لهم جنوب " ميونخ " لتدريبهم على خطف آثار توت غنغ آمون والعودة بها من المانيا إلى طهران للهدف الذى أسلفنا بيانه ، ولكن المحاولة احيط بها واحبطت .

(١) مقال بعنوان " عندما أمر الخمينى بخطف آثار توت عنغ أمون" ، جريدة الأهرام ، العدد ٣٩ ٠ ٥١ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٩٣ .

مع الأخذ فى الاعتبار بأن : رضاء السائح عن البلد التى يزورها ، ومن ثم ترغيب غيره لزيارتها بل وتكرار العوده إليها يتوقف ، على حسن المعاملة التى يتلقاها من المحيطين به ويقدمون إليه خدماتهم فى حيلة وترحاله ، ولهذا ينبغى إنتقاء نوعية العمالة فى مجال السياحة والفندقة ، بحيث تكون من أفضل العناصر الماهرة والمدربة ، والتى تتميز بحسن المعاملة واللياقه وحسن التصرف وأن تكون على قدر من الثقافة بصفة عامة والثقافة السياحية بصفه خاصة .

× ولذلك يفضل عقد دورات تدريبية للعاملين بقطاع السياحه والفنادق من الناحيتين النظرية والتطبيقية للوقوف على أحدث التطورات فى مجال عملهم .

× الأهتمام بنوعية رجال شرطة السياحة من حيث المظهر واللياقة والثقافة ومعرفة اللغات وعقد الندوات والدورات المتخصصة لهم وإتاحة الفرصة بتبادل المعلومات والخبرات مع اقرانهم فى الدول الاجنبية .

×××

المطلب الثالث

تطوير الخدمات السياحية

-

تعد الخدمات السياحية التى تقدم للسائح داخل الدولة اعتباراً من لحظة دخوله إليها وخروجه منها، من أهم عوامل الجذب للسائح ولغيره من أبناء وطنه ومعارفه الذين ينقل إليهم صورة حيه لما شاهده ولما أحسن به داخل الدولة التى زارها ، لذا فإن مسألة تحسين وتطوير الخدمات السياحية التى تقدم للسائح، سواء من حيث الخدمات الخاصة داخل الفنادق والقرى والمنتجعات السياحية كسهولة الإتصالات داخلياً وخارجياً ونطاقه وتنوع الأطعمة والمشروبات ، ووسائل الراحة والتسلية والنوم المريح ، وسهولة الحصول على ما يرغبه من احتياجات ضرورية، كالدواء ووسائل الانتقال وخدمات تحويل العملة وغير ذلك و سواء كانت خدمات عامة كوسائل المواصلات والإتصالات ودورات المياه النظيفة والحدائق المتنزهات المفتوحة ، كل ذلك يؤثر إيجاباً - عند مراعاته - على عملية الجذب السياحى للدولة .

ولابد أن نرعى السائح بمعاملته معاملة طيبة وعدم مضايقته وملاحقته فى كل موضع قدم يطأه ، طالما كانت الخدمات التى يطلبها فى الحدود المسموح بها وفقاً للتقاليد والأعراف والعادات السائدة فى الدولة ، ولرب واقعه صغيره كمعاكسة سائح أو سائحة أو مضايقته من سائق تاكسى مثلاً يكون لها مردود سلبى على وضع السياحة فى الدولة مما قد يحرمها من خير كثير .

ومن المهم أيضاً تطوير الخدمات المرتبطة بالسياحة كخدمات النقل السياحى داخلياً وخارجياً ، وتطوير المطارات والموانى والمرافق العامة فى المواقع السياحية ومراقبة الأماكن والمطاعم ووسائل المواصلات التى يستخدمها السائح واشعاره بالراحة والهدوء والأمن والطمأنينة .

×××

المطلب الرابع

خفض التكاليف السياحية

—

لا شك أن تكاليف الرحلة السياحية لأى سائح لها اعتبار كبير وأثر فعال فى إقدامه على زيارة البلد التى يرغب فى القيام برحله اليها من عدمه ، ولذلك كلما كانت الرحلة منخفضة التكاليف إلى بلد ما كلما زاد الاقبال من السياح عليها ، والدول السياحية تتفنن عموماً فى كيفية خفض التكاليف السياحية حتى تكون السياحة فى متناول أكبر عدد ممكن سواء كان ذلك للمقيمين داخل الدولة أم الأجانب خارجها .

ومن أهم الوسائل لخفض التكاليف السياحية التى ينبغى على الدولة اتباعها :-

- إستحداث وسائل لنقل السائح من موطنه والعوده إليه أو فى تنقلاته الداخلية أقل تكلفه من أسعار السفر بالطائرات (١) لارتفاع أسعار هذا النوع من السفر خصوصاً فى السنوات الأخيرة وبصفة سنوية مستمرة ودائمة. وذلك عن طريق توفير بدائل أخرى كاستخدام وسائل النقل البحرى والبرى بين الدول والنقل النهرى والبرى داخل مصر ، مع العناية والأهتمام بهذه الوسائل من حيث توفير وسائل الراحة والنظافة والأمان بها .

---

(١) تشير الأرقام إلى أن ٧٢٪ من السياح يصلون مصر جواً ، ١٧٪ يصلون براً ، ١١٪ يصلون بحراً ، ويمكن القول بأن أرتفاع نسبة القادمين جواً يرجع إلى البعد عن أسواق التصدير ، وتفضيل الزائرين لزيارة عده بلدان فى نفس المنطقة حيث أن النقل الجوى يوفر الوقت ، ويرجع ارتفاع نسبة القادمين براً إلى الزيارات الليبية غرباً والإسرائيليه شرقاً . (الأستاذ مصطفى زيتون ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٦٦ أغسطس ١٩٩٣ ، ص ١٨)

- توفير العدد المناسب من الفنادق والمنتجعات السياحية والقرى السياحية التى تناسب ذوى الدخل المحدود من السائحين مثل بيوت الشباب والبيوت الدولية والمنتجعات السياحية مع الاهتمام بالخدمات والنظافة بها ، لأن الملاحظ أن السائح - رغبة منه فى الإستمتاع بالراحة والنظافة - يتوجه عادة إلى الفنادق الكبرى (الخمسة نجوم) ، ولكن ذلك يكون على حساب عدد الليالى التى يقضيها فى مصر ، مما يؤثر سلباً على الدخل السياحى الناتج عن إرتفاع تكاليف إقامة السائح .

- التوجه إلى إستخدام المنتجات المصرية اللازمة لتأثيث الفنادق والقرى والمنتجعات السياحية ، وكذا الأطعمة والمأكولات والمشروبات ، وكل ما يستهلكه السائح طالما توافر محلياً، وتأتى الفائدة من وراء ذلك من ناحيتين الأولى ، توفير النقد الأجنبى مما يزيد من الدخل القومى المترتب على زيادة عائدات السياحة ، والثانية تشجيع المنتجات الوطنية وفتح أسواقاً جديدة فى الداخل أمامها ، مما ينعكس أثره على زيادة المنتج منها وتوفير المبالغ اللازمة لتطويره ، وفتح مجالات عمل أمام الشباب مما يساعد على القضاء على البطالة .

- وفى هذا الإطار استشعر مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية بكلية زراعة القاهرة أهمية الغذاء بالنسبة للسائح فعقد ندوة فى مركز المؤتمرات بمدينة نصر تحت عنوان " الغذاء والتنمية السياحية فى مصر " ، باعتبار أن ما ينفقه السياح على الغذاء يمثل نحو ٢٠٪ (١) من الدخل السياحى ،

(١) دكتور محمد أبو مندور ، ندوة الغذاء والتنمية السياحية فى مصر ، الاهرام الاقتصادى العدد ١٢٦٧ فى ٢٦ إبريل ١٩٩٣ .

وقد تم تحديد بعض السياسات المقترحة لتحسين الكفاءة فى هذا الصدد أهمها :

- سياسة تنشيط الأطعمة المتميزة مع الاستعانه بآراء السائحين .

- سياسة إدخال أنواع جديدة من الغذاء السياحى تتوافر مكوناتها محلياً وتتجاوب مع النوعيات المختلفة للسائحين .

- سياسة الارتقاء بنوعيات الأطعمة الحالية أى المنتجة (الارتقاء بمواصفات محددة والتوقيت المطلوب) .والموزع وهو الحلقة الوسط، حيث تجرى الخدمات التسويقية من الفرز والتعبئة والرقابة على التخزين والتداول والمنشأة ، من خلال الاعداد الجيد للطعام والتقديم الجيد .

- سياسة إحلال الواردات فى مجال المستلزمات السلعية فى قطاع السياحة على أن يتم تنفيذها ليس عن طريق التشريعات المحددة بل عن طريق إتباع أساليب فنية مطورة فى مواجهة المنتجات الأجنبية .

- إتباع سياسة غذائية تعتمد على تشريعات جديدة أو تعديل فى التشريعات الحالية وإقامة كيانات اشرافية ورقابية يتولاها القطاع الخاص ووضع النظم الملائمة للوحدات السياحية .

وأن وضع هذه السياسات موضع التنفيذ سيحتاج إلى قاعدة بيانات تشمل جميع البيانات المتاحة عن الغذاء السياحى، وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالقطاع الغذائى (دراسات عن النظم الغذاية - إعداد وتنفيذ برامج التدريب فى مجال الغذاء - فى مجال التعيش والرقابة) . وكذا دراسات تسويقية عن المستلزمات وعن التجارة الخارجية للمستلزمات السياحية والمزارع المتخصصه والتصنيع الغذائى ، ودراسات مقارنه للغذاء

السياحى ومتابعة وتقييم ما ينتج ويقدم من آن لآخر ، وأيضاً دراسا مستقبلية عن مستقبل السياحة وتقدير الاحتياجات الغذائية المطلو الاستعداد لها .

وسيترتب على ما سبق رفع كفاءة نظام السياحة ككل حيث ستتد تكلفة الغذاء مع الحصول على مستوى ونوعية أفضل .

يرى البعض بحق (١) . ضرورة إلغاء القرار الوزارى الذى يقض بدفع تكاليف إقامة السائح بالعملات الأجنبية الذى ترتب عليه إرتف تكاليف إقامة السائح بالفنادق وقله عدد الليالى السياحية التى يقضيه السائح ، إذ يجب أن تتم المحاسبة بالجنيه المصرى بعد استبدال العملا الأجنبيه التى يحملها السائح عند دخوله المطار أو الميناء ولا تسمح بمغادرة المطار أو الميناء للداخل دون استبدال ما لديه من نقد أجنبى بالجن المصرى . ويمكن تطبيق نفس الفكرة عند المنافذ على الحدود البرية المختل لمصر ، وقد يعزز هذا الرأى سماح قانون النقد الحالى للسياح بإعادة تمويل إستبدال ما لديهم من نقد مصرى ، سبق أن حصلوا عليه مقابل عملا أجنبية إلى النقد أجنبى، عند مغادرتهم البلاد .

×××

(١) دكتور حمدى عبد العظيم ، الاثار الاقتصادية للحركه السياحية فى مصر ، مع المعاصره ، عدد يوليو ١٩٨٥ ص ٤٠١ .

المطلب الخامس

التنوع السياحى على المستوى القومى

-

إن الإعتماد على منتج سياحى واحد كالسياحة الثقافية أو سياحة الآثار، يعد قصوراً فى مواجهة التحديات التى يلاقيها هذا القطاع الهام والمؤثر فى الاقتصاد القومى ، لذلك تلجأ غالبية الدول السياحية إلى تنويع المنتجات السياحية وتوسيع رقعتها قدرا الإمكان فقد لوحظ أن السياحة الثقافية تمثل حوالى ١٥٪ فقط من مجموع السياحة العالمية (١) ، ومن ثم ينبغى التركيز على منتجات أخرى بتنميتها مثل سياحة الشواطئ والسياحة الترويحية وهى تمثل ٥٠٪ تقريبا من السياحة العالمية، إلى جانب السياحة العلاجية والسياحة الصحراوية ، ومصر قد حباها الله سبحانه بكل هذه المنتجات السياحية فتاريخها سحيق ، من العصر الفرعونى إلى الأغريقى إلى الرومانى ، إلى القبطى إلى الإسلامى كما شهد تاريخها الاديان السماوية من اليهودية إلى المسيحية إلى الإسلام ، إلى جانب شواطئها الرملية الجميلة وطبيعتها الخلابة، وموقعها الجغرافى المتميز، ومناخها المعتدل ، واستقرارها السياسى . ومن ثم ينبغى كذلك توسيع نطاق مساحة المصايف والمشاتى وإمتدادها عبر كافة الأراضى المصرية واستغلال كل جزء فيها سياحياً عن طريق إبراز أهم ملامحه السياحية واستثمارها، ولن يتأتى ذلك إلا بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص عن طريق تشجيع القطاع الخاص وفتح الآفاق له وإزالة العقبات والعوائق أمامه .

---

(١)دكتور وجيه شندى ، الأهرام الاقتصادى " خسائر السياحه وكيف نعالجها " ، العدد ١٢٩٣ فى ٢٥ اكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٢٠

أيضا ينبغى الإهتمام بسياحة الشتاء حيث أنها لا تمثل سوى ٤٤٪ فقط من الحركة السياحية ، ومصر غنية بالمشاتى السياحيه فى حلوان والبحر الأحمر، الصعيد ، ويكفى أنها بوجه عام أدفأ طقساً وأقل مطراً وأكثر شمساً من كثير من البلاد الأوربية والأمريكية التى لا تنقطع أمطارها ، ولا يحتمل بردها ، ولا ترى الشمس تقريبا فى فصل الشتاء .

من المهم كذلك تنظيم الرحلات الجماعية للسياح أو سياحة المجاميع عن طريق شركات السياحة وتنظيمها فيما بينها ، بحيث تقل التكلفة على السائح ، ولكن يجب أن يتم ذلك فى نطاق شروط تنظيم عمل هذه الشركات معاً، بما يرفع كفاءة الاداء وتقديم أفضل الخدمات للسائحين .

فضلاً عن ذلك ينبغى الإهتمام ببحوث التسويق السياحى وتطوير أجهزة الاحصاء السياحى ونظم المعلومات، وبرمجة القرارات والبيانات السياحية والفندقية التى يحتاجها كل من يعمل فى مجال السياحة أو من يرغب فى معرفتها حتى من السياح أنفسهم .

كل ذلك لن يتأتى إلا بالتعاون الجاد والمثمر بين الحكومه والقطاع الخاص وفتح الآفاق له وتشجيعه ودعمه ، وإزالة العقبات التى تعوق إنطلاقه من أجل تحقيق مستقبل أفضل للسياحة فى مصر .

هذا وقد اوضحنا فيما تقدم من مدى تأثير الإرهاب على السياحة المصرية ، وحجم الإرهاب فى مصر منسوباً إلى غيرها من الدول السياحية ، إن الإرهاب لم ولن يكون له تأثيره الحاد والمزمن على السياحة المصرية ، وأنه مهما كان فسيظل تأثيره محدود ، طالما كانت هناك جهود حاسمة قائمة على مقارنة ما يحدث فى مصر وما يحدث فى دول العالم الأخرى ، وطالما

قدمنا للسائح من الوسائل واساليب الجذب السياحى خصوصاً ما يجعله يحس بالراحة والاطمئنان والأمان ، وحمى الله مصر دائماً من أن تكون واحة للغدر والإرهاب وجعلها كنانة الله فى أرضه .

×××

التوصيات

بعد أن استعرضنا تفصيلات هذا الموضوع من حيث أثر النشاط السياحى على الاقتصاد المصرى ، وأثر الإرهاب على السياحة المصرية ، وسائل الجذب السياحى وزيادة فعالية أثاره الاقتصادية ينبغى علينا تقديم بعض التوصيات التى قد تسهم فى إنماء الحركة السياحية فى مصر وتدعم نشاطها .

أولا : تكثيف الجهود الأمنية لحماية السياح والأماكن والمزارات السياحية لبث حالة من الطمأنينة والارتياح لدى السائح ، ليستمع بوقته وبما يشاهده، وينبغى لتنفيذ هذه التوصية ألا نلجأ إلى الكثيف الأمنى الظاهر من حيث عدد رجال الشرطة والمركبات والأسلحة وإنما يجب اللجوء إلى استخدام الوسائل الأمنية الحديثة والأجهزة الإلكترونية ، كالكاميرات غير المرئية ووسائل الوقاية عن بعد ، عن طريق أجهزة الأشعة للكشف عن الأسلحة والمفرقعات ، بما يوفر جواً من الهدوء للسائح وفى نفس الوقت إحاطته بسياج أمنى محكم بدلاً من وضعه فى جو من الفزع وفرض طوق أمنى مكشوف ، حوله وكأنه داخل موقعه حربية وليست رحلة سياحية .

ثانيا: الاهتمام بالسائح وتوفير الخدمات إليه بأيسر السبل مع معاملته معاملة طيبة ، وعدم استغلاله بطريقة مخربة كما يحدث فى بعض الحالات ، ويجب إدراك حقيقة أن كل سائح عبارة عن أداة جيدة للدعاية للدولة التى يزورها ، فإذا ما أكرمته كان لها سفيراً سياحياً فوق العادة ، وجذب إليها المزيد من بنى وطنه وأصدقائه فى العالم ودعاهم لزيارتها وقضاء وقتهم بها ،

أما إذا أهانته فإنه لن يكتفى بالانصراف عنها وعدم الرجوع إليها فقط ، بل تحول إلى بوق دعاية ضدها لصرف السياح الآخرين عنها ، ووجهه إليها الضربات المؤثرة كلما سمحت له الفرصة .

ثالثا :الإهتمام بأنشطة السياحة لأنها تحتاج إلى الكثير من فرص العمل ومما يساهم فى تحقيق هذا الهدف التوسع فى تشييد المنشآت السياحية ، وتقديم الخدمات السياحية المتنوعة ، وإجراء مزيد من الترويج والتسويق السياحى .

رابعا : الاهتمام بتدريب وتأهيل العاملين فى النشاط السياحى فى مجالاته المختلفة سواء كان ذلك فى الداخل أو فى الخارج ، حيث تعتمد السياحة أساساً على العنصر البشرى ، وكلما كان هذا العنصر مؤهلاً ومدرباً كلما زادت فاعليته فى تحقيق الأهداف المرجوة .

خامسا: قيام الدولة بتقديم المساعدات وإزالة العوائق وتدعيم دور القطاع الخاص من أجل إيجاد فرص عمل جديدة أمام العاطلين عن طريق التوسع فى المشروعات الاستثمارية ، التى تستوعب المزيد من العمالة المتعطلة ، واستقطاب فائض العمالة الحكومة مما ينتج عنه تخفيف الأعباء الواقعة عليها ويسمح فى نفس الوقت بتحسين الأجور والمرتبات للعمالة الحالية . وقد يتطلب الأمر قيام الحكومة بعمليات التدريب التحويلى لتأهيل فائض العمالة لمهن مناسبة فى القطاع الخاص .

سادسا : فى إطار علاج مشكلة البطالة أيضاً قيام الحكومة بصرف جزء من العلاوات للعاملين بالحكومة فى شكل أسهم فى مشروعات جديدة وخصوصاً المشروعات السياحية فى المناطق الجديدة والتى تنقصها إقامة هذه

المشروعات يتم إقامتها من خلال صندوق لاستثمار مدخرات العاملين ، ليستوعب جانب من هذه العمالة من ناحيته ، ويجد فى نفس الوقت من الموجات التضخمية وأرتفاع الأسعار الذى يصاحب صرف العلاوات الدورية فى شكل نقدى من ناحية أخرى .

والله الموفق

المراجع

أولا: الكتب والمقالات :

١ - د . إبراهيم مختار ، العبور الاقتصادى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .

٢ - أحمد زكى عبد الحليم ، قضية الصراع الحضارى ، مجلة إدارة الاعمال، العدد ٧٧ ديسمبر ١٩٩٧ .

٣ - د . حمدى عبد العظيم ، الآثار الاقتصادية للحركة السياحية فى مصر مجلسة مصر المعاصرة عدد يوليو ١٩٨٥ .

٤ - سعد الدين وهبه ، لماذا أمر الخمينى بخطف آثار توت عنخ أمون ، جريدة الأهرام ، العدد ٥١ ، ٣٩ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٩٣ .

٥ - لواء / سعيد سيف النصر ، الكلمة أخطر من الرصاص ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٥٧ إبريل ١٩٩٦ .

٦ - الأستاذ / محسن محمد ، السياحة لعبتها التاريخ ، جريدة أخبار اليوم العدد ٢٥٥٦ .

٧ - لواء / معتز شاكر محمد ، المعلومات كأساس للتنبؤ والتخطيط الأمنى، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد ١٣ يناير ١٩٩٨

٨ - دكتور/ محمد أبو مندور ، ندوة الغذاء والتنمية السياحية فى مصر ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٢٦٧ إبريل ١٩٩٣ .

٩ - د . محمد أحمد بيومى ، القيم والتطرف الدينى ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠

١٠ - لواء / محمد محمود السباعى ، الدلالات اللغوية والسياسية لمفهوم الإرهاب ، مجلة الأمن العام العدد ١٣٥ أكتوبر ١٩٩١ .

١١ - أ.د/ محمد يسرى إبراهيم دعبس ، الإرهاب بين التجريم والمرض ، وكالة النبأ للنشر ، دمنهور ، ١٩٩٣

١٢ - لواء / محمد نيازى حتاته ، مجلة الأمن العام العدد ١٠٩ .

١٣ - مصطفى زيتون ، اقتصاديات السياحة ، كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ٦٦ لسنة ١٩٩٣ .

١٤ - د . وجيه شندى ، خسائر السياحية وكيف نعالجها ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٢٩٢ ، بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٩٣ .

ثانياً : مجلات وتقارير :

١ - المجلة الاقتصادية ، البنك المركزى ، العدد الأول ٨٩/ ٩٠ ، العدد الثالث ٩٢ ، العدد الرابع ٩٦/٩٧ .

٢ - التقرير السنوى ، البنك المصرى لتنمية الصادرات ، ١٩٩٣

٣ - مجلة الزمن العام ، الأعداد ١٠٩ ، ١٣٥ ، ١٥٧ .

٤ - مجموعة من كبار الكتاب : جذور الإرهاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ .

٥ - مجموعة من كبار الكتاب - المثقفون والإرهاب ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٣

ثالثا : مراجع أجنبية :

1-De kqadt Emanual: Toursim Passport To Development, Prespective Of The Social And Culture Effecfs To Tourismin Developing Countries, Unesco And Enternational Bank, Washengton, U.S.A. 1979.

2- Deonwell Roger And Other:ontributars Futher Case Studies In Toursim John Beaves Unniversirersity A Stra Thclyde, 1996.